

Distr.: General
21 January 2020



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 20 كانون الثاني/يناير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسائلنا السابقة ذات الصلة بالجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية المسلحة، أود أن أنقل إليكم مجدداً ما يلي:

لقد دأبت الدول الداعمة للإرهاب، ومع كل تقدم يحققه الجيش العربي السوري ضد المجموعات الإرهابية في مختلف أنحاء الجمهورية العربية السورية، على إطلاق حملات دعائية محمومة لحرف الانتباه عما تواجهه من إرهاب وعدوان واحتلال، الأمر الذي يؤكد أن هذه الدول لم تكن يوماً حريصة على حياة المدنيين، وإنما كانت حريصة على حماية استثمارها في الإرهاب الذي أنفقت عليه عشرات المليارات من الدولارات.

وتذكر حكومة الجمهورية العربية السورية، في هذا السياق، بما يعانيه المدنيون نتيجة ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، التي دأبت خلال السنوات التسع الماضية على نشر الموت والخراب والدمار أينما حلت، وعلى اتخاذ المدنيين في مناطق وجودها دروعاً بشرية، وعلى استباحة المشافي والمدارس وتحويلها إلى مراكز عسكرية، وإمطار الأحياء السكنية الآهلة بالقذائف والصواريخ العشوائية.

واستمراراً لهذه الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين، قامت مؤخراً المجموعات الإرهابية المسلحة، المتمركزة في الأطراف الغربية لمحافظة حلب وفي أماكن أخرى، بتكثيف اعتداءاتها على الأحياء الآمنة والمكتظة بالسكان في مدن حلب وإدلب واللاذقية عبر قصفها بالصواريخ والقذائف المتفجرة، الأمر الذي أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال.

ولمواجهة هذه الجرائم، وفي إطار حرص حكومة الجمهورية العربية السورية على حياة المدنيين الأبرياء المتواجدين في أماكن تركز الإرهابيين، اتخذت العديد من الإجراءات بهدف إيصال المساعدات الإنسانية لهم ولضمان خروجهم الآمن ومن دون عوائق من المناطق التي ينتشر فيها الإرهابيون. غير أن هذه الإجراءات اصطدمت بإرهاب التنظيمات المسلحة الموجودة في أطراف محافظة حلب وفي مدينة إدلب، والتي استمرت، بإيعاز من مشغليها، باستهداف المدنيين. كما رفضت هذه التنظيمات السماح للمدنيين بالخروج، كي تستمر باتخاذهم رهائن ودروعاً بشرية، واستهدفت من تمكن منهم من الهروب باتجاه المعابر الإنسانية في أبو الضهور والهبيط والحاضر، والتي قامت حكومة الجمهورية العربية السورية بفتحها لتأمين خروج المدنيين.



وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، من جديد، أنها لن تألو جهداً في إنقاذ وإخراج المدنيين المتواجدين في مناطق تمركز الإرهابيين، وتشدد في الوقت ذاته على أن ما تقوم به من عمليات عسكرية، ومن استهداف للإرهابيين في أماكن تمركزهم، إنما يأتي رداً على مصادر النيران وعلى الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية، بعد الاستهدافات المتكررة من هذه العصابات للمدنيين الأبرياء.

وإن حكومة الجمهورية العربية السورية مستمرة في ممارسة واجبها الدستوري والقانوني في مكافحة الإرهاب، وفي إنقاذ السوريين من ويلات وممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، وذلك انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي، وتطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، شأنها في ذلك شأن أي دولة عضو ما زالت تتمسك باستقلالها وسيادتها في الأمم المتحدة.

وآمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم